"إهمال من قبل Rina". التقرير الفني يورط شركة التصديق المتعددة الجنسيات بسبب مقتل ألف شخص في حادثة "السا...

ماركو بريف

"تحققات مهملة وخاطئة وشهادات ملاحة صادرة بشكل غير سليم".

تواجه Rina، السجل البحري الإيطالي، الشركة متعددة الجنسيات المعنية بالشهادات والاستشارات الهندسية (جسر سان جورجيو والسد الجديد)، خطر خسارة دعوى مدنية قد تعرضها لدفع تعويضات ضخمة لضحايا واحدة من أكبر المآسي البحرية.

المأساة

في 2 فبراير 2006، لقي 1097 شخصًا حتفهم في البحر الأحمر، في حادث غرق العبارة "السلام بوكاتشيو 98". بعد ثمانية عشر عامًا، في القضية المدنية المعلقة أمام محكمة جنوة، تم تقديم التقرير الفني الذي كلف القاضي دانييلي بيانكي ثلاثة خبراء بإعداده في نهاية عام 2022: قائد البحرية ألفريدو كوتشينوتا والمهندسان جيوفاني فانتوني وأليسيو غنيكو. استمرت القضية لفترة طويلة بسبب تعليقها لفترة طويلة بسبب طلب رينا، الذي تم رفضه لاحقًا، بنقل المحاكمة إلى بنما.

تبلغ مساحة تقريرهم الفني 687 صفحة، وسوف يستخدمه القاضي لاتخاذ قرار في قضية مستمرة منذ 14 عامًا. يمثل مجموعة كبيرة من أقارب الضحايا المحاميان ستيفانو بيرتوني وماركو بونا من مكتبي المحاماة Ambrosio Commodo و Bona-Oliva في تورينو. سيتواجد المحاميان اليوم في القاهرة حيث سيلتقيان بأقارب الضحايا لتقييم الوضع.

محامو أقارب الضحايا في اجتماع اليوم

محامو رينا هم جوزيبي جياكوميني وفرانشيسكو سيكاردي من جنوة. تتناول الخبرة

العديد من الموضوعات، وهي بوضوح وثيقة فنية. لكن القاضي طلب من المستشارين أن يختتموها بسبعة إجابات موجزة على سبعة أسئلة.

الجزء الأهم

والإجابة رقم 6 هي التي تقدم ربما أهم مؤشر: «من المؤكد أن Rina لم تتسبب في انقلاب السفينة ولم تمنع إنقاذ الأشخاص الذين كانوا على متنها، ولكن بمواقفها المهملة والغير محترفة والغير حكيمة، سمحت بظهور إدارة خطيرة ذات ثقافة أمنية ضعيفة. وهذا لم يمنع فقط من الكشف عن الشذوذات/العيوب الموجودة، بل قلل في الواقع من فعالية عملية التصديق والتحكم بأكملها». وبطبيعة الحال، لن يقرر القاضي القضية على أساس هذه الفقرة وحدها، ولكن هذه السطور، إن لم تحدد مسؤولية رينا الحصرية، فإنها بالتأكيد يمكن أن تقنع المحكمة بأن الشركة متعددة الجنسيات التي تتخذ من جنوة مقراً لها مسؤولة جزئياً.

القائد

يساعد على فهم أفضل للخطوة التالية، عندما يؤكد المستشارون أن «قائد السفينة Al Salam Boccaccio 98 لم يكن بأي حال من الأحوال المسؤول الوحيد عن الأحداث التي أدت إلى غرق السفينة وفقدان أكثر من ألف شخص. بل كان في الواقع واحداً من العديد من الأشخاص الذين شاركوا في هذا الحدث، الذي كان له العديد من الأسباب».

التعويض

ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أنه في القضايا المدنية، قد يؤدي الاعتراف بأدنى نسبة من المسؤولية، بالنظر إلى أن «الجميع ملزمون بشكل جماعي بتعويض الضرر»، إلى دفع كامل مبلغ التعويض الذي حدده القاضي.

سبب الغرق

يعتقد المستشارون أنهم حددوا السبب الرئيسي للغرق: "غرقت السفينة في الواقع بسبب فقدان الاستقرار الناجم ليس عن مياه إطفاء الحريق، بل عن المياه المستخدمة في محاولة استعادة الميل إلى اليمين الذي أصاب السفينة أثناء حالة الطوارئ، والتي تسربت من فتحات التهوية داخل المرآب، مما تسبب في غرق غير متوقع وبالتالي لا يمكن السيطرة عليه".

مصر، اللحظات الأخيرة على متن العبارة بوكاتشيو قبل غرقها الذي تسبب في مقتل ألف شخص

وفقًا للخبراء الثلاثة، لو أن «أنشطة التصديق والتحقق التي قامت بها Rina كانت أكثر فعالية، لكان من المرجح أن يؤدي ذلك إلى تحسين إدارة الشركة المالكة للسفن، مع انخفاض عوامل الخطر. ومع ذلك، لم تكن هذه العوامل لتختفي تمامًا، وبالتالي لا يمكن إثبات أن الحادث ما كان ليحدث».

تاريخ العبارة Fincantieri

السفينة بوكاتشيو هي عبارة عن سفينة عبّارة تابعة لشركة تيرينيا تم بناؤها في عام 1968 مع 4 سفن أخرى مماثلة تسمى "الشعراء". في يوليو 1990، في مواجهة منافسة خاصة متزايدة على الجزر، أرسلت تيرينيا السفن الخمس "التوائم" إلى شركة فينكانتيري. تم توسيع بوكاتشيو بأربعة طوابق إضافية: وبذلك أصبحت قادرة على استيعاب عدد أكبر بكثير من الركاب. في عام 1999، تم بيع "الشعراء" بالجملة إلى شركة El Salam Shipping&Trading المصرية المملوكة لممدوح إسماعيل، وهو سيناتور مقرب جدًا من الرئيس مبارك آنذاك. في يونيو 2002، أثناء إبحارها في البحر الأحمر، اندلع حريق على متن السفينة بتراركا. وفي هذه الحالة أيضًا، انقلبت السفينة، التي تم توسيعها بثلاثة طوابق إضافية، وتم إنقاذ الركاب ولكن كان هناك ضحية واحدة. بعد أربع سنوات، كانت السفينة بوكاتشيو تبحر في نفس المنطقة البحرية. كان على متنها حوالي 1400 شخص.
معظمهم من العمال المهاجرين إلى المملكة العربية السعودية والحجاج العائدين بعد زيارتهم للمكة. اندلع حريق، وانقلبت العبارة.

منذ البداية، تم توجيه أصابع الاتهام إلى المناورات التي قررها القبطان عمر سيد، الذي لا يزال مفقودًا. بعد عامين، برأت محكمة سفاجا صاحب السفينة (كان هناك شائعات دائمة في الشركة بأن أفراد عائلة مبارك لديهم مصالح فيها)، لكنه حُكم عليه في الاستئناف في الغردقة عام 2009 بالسجن سبع سنوات، لكن في غضون ذلك، كان ممدوح إسماعيل قد هرب إلى إنجلترا.يحتج محامو أقارب الضحايا على شركة رينا لأنها منحت السفينة بوكاتشيو، منذ خروجها من حوض بناء السفن في عام 1990 ثم في مصر في أعوام 2003 و2004 و2005، تراخيص الملاحة معتمدةً استقرارها، في حين أن المحامين برتون وبونا ومستشاريهم يرون أن توسيع السفينة كان ينبغي أن ينطوي على سلسلة كاملة من الالتزامات فيما يتعلق بمعدات السلامة، وتشغيل "المصارف" أي مصارف المياه، وكذلك في قواعد الملاحة فيما يتعلق بالرياح والسرعة.

شهادات غير صحيحة

قام المستشارون الثلاثة للقاضي «بتحليل، قدر الإمكان، عمليات التحقق التي تم تنفيذها في ذلك الوقت، في محاولة لإعادة بناء كيفية إتمامها. ونتيجة لهذه العملية، تم التوصل إلى استنتاج مفاده أن هذه التحقيقات قد أجريت في بعض الحالات بشكل خاطئ أو غير كامل. وعلى وجه التحديد، هناك

أسباب تدعو إلى الاعتقاد بأن جزءًا على الأقل من الشهادات التي كانت تحملها السفينة قد تم إصدارها بشكل غير صحيح". والآن ستقدم الأطراف ملاحظاتها، وبعد ذلك سيتخذ القاضي قراره.